

٨١  
١ - ملء الفراغ، بقوة حليفة مضمونة ، ٢- ضمان تنفيذ هذه المهمة بقوة محلية مبنية باموال إيرانية ، ٣- زيادة بيع الاسلحة والمعدات لايران ٤- ايجاد عامل محفز يدفع الدول العربية النفطية لشراء اسلحة اميركية لموازنة التسليح الايراني الامر الذي يؤدي الى امتصاص جزء من الدخل العربي النفطي ، ٥- اضطرار ايران الى متابعة المشراء لتدعيم قواتها وموازنة التسليح العربي الجديد .

ولقد شدد الرئيس السابق ريتشارد نيكسون على دعمه لمخطط التسليح الايراني وذلك في خطاب القاه في آب ١٩٧٣ ، خلال زيارة الشاه للولايات المتحدة ، وقال فية انه يتعهد للشاه بمساعدته كليا ملء «فراغ القوة» الذي تركه انسحاب بريطانيا (٢) . وكان ذلك بمثابة الضوء الاخضر للبينتاغون ، وشركات التصنيع الحربي ، والسماسرة ، والوسطاء .

وجاء ارتفاع اسعار النفط في اعقاب حرب تشرين ليضع بين يدي الشاه ميزانية ضخمة تساعده على تحقيق احلامه . فلقد كان دخل ايران من النفط قبل هذه الحرب ٢.٥ مليار دولار ، ووصل في العام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ الى ٢١.٥ مليارات . ولكن انخفاض الانتاج الايراني بما يعادل ٣ مليارات ، بسبب تناقص الطلب على النفط من جراء ما تعانيه الدول الصناعية من تضخم وبطالة وارتفاع فسي الاسعار ، دفع الشاه الى المطالبة بزيادة سعر النفط لسد العجز في ميزانيته ، وتامين النفقات العسكرية التي وصلت في السنة المالية الحالية الى ٢٧٪ من الميزانية الايرانية ، واكثر من ١٢٪ من الدخل القومي .

وعندما اصطدمت محاولات رفع الاسعار بمعارضة اميركية - سعودية . وتعذر الحصول على ميزانية اضافية ، كان من الطبيعي ان يوقف الشاه توسيع قواته المسلحة ، خاصة وانه ليس بحاجة لقوة اكبر مما يملك ، ولا يتعرض لاي خطر جدي من جيرانه ( وسنأتي على توضيح هذه النقطة فيما بعد ) ، او ان يطلب الولايات المتحدة بسد الثغرة كمنها تفعل مع اسرائيل وتركيا وباكستان وكوريا الجنوبية ، ولكنه اثر السير على سبيل آخر ، وقرر سد الثغرة على حساب الانماء ، فاعاد النظر في بعض المشاريع الاقتصادية ( الصناعية والزراعية ) واجل تنفيذ البعض الاخر . وقام بزيارة الى الولايات المتحدة في اب ١٩٧٦ ، عقد خلالها اتفاقية عسكرية اقتصادية مدتها ست سنوات .

ولقد تعهدت اميركا بموجب هذه الاتفاقية ( الموقعة في ٧/٨/١٩٧٦ ) بان تبيع ايران اسلحة متطورة قيمتها ١٠ مليارات دولار ، بالاضافة الى منتجات غير حربية قيمتها ٢٤ مليارات . كما تعهدت ايران بان تبيع الولايات المتحدة بضائع ومنتجات قيمتها ١٦ مليارات ( منها نفط قيمته ١٤ مليارات ) ، وان تسد ١٨ مليار دولار نقدا تجمعه من مبيعاتها النفطية للدول الاخرى . ولكن الاتفاقية لم تنطبق الى المفاعلات النووية التي ترغب ايران في شرائها بسبعة مليارات دولار .

وما ان اذيعت انباء هذه الاتفاقية حتى بدأت الاوساط الصحفية والرسمية تتحدث ، بكثير من النقد ، عن ضخامة التسليح الايراني واثره على المنطقة في الظروف الدولية والمحلية القائمة . ورغم اننا ننظر الى التسليح الايراني بكثير من الحذر ، فاننا نعتبر هذا النقد